كان معه ما يحتاجه للعطش لكنه يحتاج الى ثمنه في شيء مما سبق
جاز له التيمم كما ذكره في شرح المهذب ولو وجد ثوبا وقدر على شده
في الدلو او على اداليه في البير وعصره او على شقه وايصال بعضه
ببعض وجب ان لم يزد نقصانه على الكثر الاسرين من ثمن مثل الماء اجرة
مثل الحبل ولو وجد ثمن الماء وهو محتاج الى سترة للصلاة قدمها
لدوام النفع بها ولو فقد الماء وعلم انه لو حفر بحله وصل اليه فان كان
يحصل بحفر يسير من غير مشقة لزمه والا فلا ذكره في المجموع عن
الماوردي وهل يذبح شاة الغير التي لم يذبح لها الكلبه المحترم المحتاج
الى طعام وجهان في المجموع احدهما نعم كما لو فيلزم مالكها بذلها
له وعلى نقله عن القاضي اقتصر المحب في الروضة في الاطعمة وهو المعتمد
وثانيهما لا لكون الشاة ذات حرمة ايضا ولو وهب له ثمنا او اقرضه
في الوقت او اعير دلوا او نحوه من الات الاستقاء وجب عليه
القبول في الاصح لان المسامحة به غالبة فلا تعظم فيه المنة فان لم
يقبل ذلك وتيمم وجد فقده او امتناع مالكه عن هبته اثم ولا اعادة
والافضل الاعادة والثاني لا يجب قبول المالك كالثمن ولا قبول
العارية اذا زادت قيمة المستعار على ثمن الماء لانه قد يتلف فيضمن
زيادة على ثمن الماء على الاول يلزمه انتهاب الماء واقتراضه واستعارة
الة الاستقاء ان تعين طريقا لتربح به المالك وقد ضاق الوقت اي
وقد جوز بذله فيما يظهر ولو اقرض ثمن الماء لم يلزمه القبول ولو
من فرعه او اصله او كان موسرا بمال غايب عما فيه من الحرج ان لم
يكن له مال وعدم امن مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له
مال اذ لا يدخل اجل بخلاف الشراء والاستيجار كما مر ولو اتلف الماء
قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقا وان اتلفه بعده لغرض كبرد وتنظيف
ثوب فلا قضاء ايضا وكذا لغير غرض في الاظهر لانه فاقد للماء حال
التيمم لكنه اثم في الشق الاخير ويقاس به ما لو احدث في الوقت عبثا

ولا

ولا اثم ولا يلزم من معه ما يبذله لمحتاج طهارة به ولو وهب منه
فلا لما فيه من المنة ولو من فرع او اصل وكذا الحكم في هبة الات
الاستقاء ولو نسيه اي الماء في رحله او اصله فيه فلم يجده بعد
الطلب وان امعن فيه وغلب على ظنه فقده فتيمم فقضى في الاظهر
لقدرته على الماء ولنسبته في الحال ذلك حتى نسيه او اصله الى
تقصير ولان الوضوء شرط للصلاة فلا يسقط بالنسيان كستر العورة
قال في المجموع واما خبر ان ماجة رفع عن امتي الخطا والنسيان
وما استكرهوا عليه فقد خص منه غرامات المتلفات وصلاة
المحدث ناسيا وغير ذلك فيخص منه نسيان الماء في رحله قياسا
ومثل ذلك اضلال ثمن الماء كما ذكره التنوخي وغيره ونسيان
الة الاستقاء او اصلها كما صرح بهما الاذرعي بحثا ويوخذ من
التعليل بالتقصير انه لو ورث ماء ولم يعلم به انه لا تجب عليه الاعادة
وهو ظاهر ويقابل الاظهر لا قضاء عليه في الحالين لان النسيان
في الاولى عذر حال بينه وبين الماء فاشبه ما لو حال بينهما
سبع ولانه لم يفرط في الثانية في الطلب ولو اضل رحله في رحال
قافلة ونحوها وامعن في الطلب او ضل عن الرفقة او ادرج ماء او ثمنه
او الة الاستقاء في رحله بعد طلبه ولم يعلم به ولا بير خفية وتيمم
وصلى فلا قضاء ان وجد ذلك لعدم تقصيره بخلافه في النسيان
لتقدم علمه بذلك وفي الاضلال في رحله اذ تحيم الرفقة او سع من
تحيمه فكان ابعد عن التقصير ويوخذ منه كما قال الشيخ انه لو
اتسع تحيمه كما في تحيم بعض الاسر اكان كتحيم الرفقة اما لو كانت ظاهرة
فانه يجب القضاء ولو ربط بعير من رحله لعلمه ان لا ماء فيه وادرج
فيه فكذلك ايضا للتقصير ولو تيمم لاضلاله عن القافلة او عن الماء
او لتعذب ماء فلا اعادة قطعا وختم السبب الاول بها تبعا لهما
باخر الباب البحث فيه عن القضاء انسب كما يظهر بادي الراي تذييلا

مطلب